ميكام
مركز ميريان
للدراسات المتقدمة
في المنطقة المغاربية
MECAM
Merian Centre
For Advanced Studies
In The Maghreb
MECAM Papers

مراد أوشيشي

الزبائنية و السلب في الجزائر: القطاع العام مقابل القطاع الخاص

MECAM Papers | Number 09 | December 03, 2024 | https://dx.doi.org/10.25673/117611 | ISSN: 2751-6490

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على العلاقة الأساسية بين القطاعين العام والخاص في اقتصاد ريعي يتم تنظيمه ليس من خلال قوانين السوق بل إداريا من قبل نظام سياسي سلطوي كما هو الحال في الجزائر. و نطرح في هذا السياق الأسئلة التالية: كيف يمكن تفسير هذا الوضع وما هو تأثيره على أداء القطاع الخاص خصوصا في هذا البلد؟

• يستند تحليلنا على فرضية مفادها أن الاقتصاد الجزائري لا يخضع في عمله إلى قوانين السوق بل إلى الأوامر الادارية للدولة. إن النظام السياسي الذي ولد عام 1962 بعد الاستقلال هو نظام سلطوي تستغل فيه النخب الحاكمة الموارد الاقتصادية من أجل البقاء في السلطة واستخدام موارد الدولة لأغراض شخصية.

• في ظل غياب فضاء عام يتيح التعبيرعن المصالح المتناقضة للمجتمع المدني يضع حدودا فاصلة بين المجتمع المدني والنظام السياسي، يتم تحويل الاقتصاد بأكمله وبصفة مباشرة إلى أغراض سياسية لصالح النخبة الحاكمة.

• ونتيجة لذلك، يتعرّض القطاعان العام والخاص إلى النهب الممنهج من قبل الطاقم السياسي للنظام، وهذا ما يجعل رأس المال أقل ربحية والاقتصاد أقل إنتاجية، ويجبرالبلاد على الارتباط بالريع النفطي للحصول على مواردها من العملات الأجنبية وعلى السوق الدولية للحصول على إمداداتها.

الإطار

على عكس القطاع الخاص، يتم تعريف القطاع العام في النظرية الاقتصادية من حيث الملكية القانونية لرأس المال حيث أن وسائل الإنتاج فيه ملك للمجتمع من خلال الدولة في حين أن وسائل الإنتاج في القطاع الخاص هي في أيدي رجال الأعمال من أفراد المجتمع المدني. ويبدو أن التمييز بين فئتي "العام" و"الخاص"، المستوحى من التجربة الغربية غير كاف لتفسير واقع معظم الدول التي سلكت فيها عملية بناء الدولة مسارات مختلفة عن تلك التي شهدها العالم الغربي.

مايسمى بالجزائر الاشتراكية: قطاع خاص في ظل الدولة المحسنة

بعد الاستقلال عام 1962، وعلى الرغم من أن النظام الاقتصادي الجديد القائم كان مستوحى رسمياً من الاشتراكية في ظل قطاع عمومي قوي، استمر القطاع الخاص الجزائري في العمل والازدهار، ولكن في التجارة والمضاربة بشكل أساسي. وكما يشير دحماني (Dahmani 1999: 13)، فإن "المضاربة الاقتصادية والمضاربة المالية كانتا السمتين المميزتين للبرجوازية الجزائرية بعد سنوات عديدة من الاستقلال"[1].

ونظراً لسياق ظهورها وتطورها، ارتبطت مصالح القطاع الخاص الجزائري ارتباطاً وثيقاً بمصالح موظفي الدولة السياسيين (Ouchichi 2011). وبحكم طبيعته التجارية والقائمة على المضاربة، لم يكن القطاع الخاص الجزائري، كما قد يتصور المرء، وسيلة لخلق ثروة المجتمع المدني بل كان نوعاً من التنازل و"معروفاً" من الطبقة السياسية يمنح لبعض الأفراد المنتقين بعناية، تتم بناءً على قربهم من النظام الحاكم. وعلاوة على ذلك، من المهم التأكيد على أن القطاع الخاص الجزائري لم يكن مرتبطاً بالدولة من خلال علاقاته مع الطاقم السياسي للنظام فحسب، بل كان مرتبطاً أيضاً بالأسواق العامة التي تسيطر عليها الدولة، بالإضافة إلى الوضع الاحتكاري الذي توفره حماية السوق الوطنية من المنافسة الأجنبية.

شهد الاقتصاد الجزائري نقلة نوعية في أوائل الثمانينيات، حيث وضعت الحكومة الجديدة حداً لاستراتيجية السبعينات المتمثلة في التنمية من خلال الصناعات المصنعة. وقد ساعد السياق الوطني والدولي على ذلك، وتم الشروع في إعادة هيكلة/ تفكيك القطاع الاقتصادي العام مع انحياز واضح للاستهلاك على حساب الاستثمار. وأدى هذا التوجه إلى ظهور خطاب جديد حول القطاع الخاص الذي أصبح مدعوا منذ ذلك الحين إلى لعب دور أكبر في مشروع البناء الوطني مع ضرورة وضع إطار قانوني جديد لهذا الغرض.

كانت الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط الدولية في عام 1986 بمثابة نقطة تحول رئيسية في تطور القطاع الخاص الجزائري. فقد استفاد رجال الأعمال من نمو السوق الموازية، الناجم عن تراجع الاستثمارات العامة وندرة المواد نتيجة تقلص الموارد المالية للدولة حيث تمكنوا من جمع مبالغ هائلة من خلال المضاربة. وكان مشروع الاستقلال الذاتي للمؤسسات العامة والتحرير الجزئي للقطاع الزراعي الذين تم الشروع فيهما عام 1987 يهدفان فعلا إلى الحد من التدخل السياسي في إدارة القطاع الاقتصادي العام. والسبب في ذلك هو أن هذا التدخل أدى إلى عجز الشركات العامة و نمو الاقتصاد غير الرسمي لصالح القطاع الخاص بالتواطؤ والشراكة مع سياسيي الدولة. وبعد سنتين من الصدمة النفطية المضادة لسنة 1986، اندلعت أحداث أكتوبر 1988، مشكلة بذلك منعطفا تاريخيا في الحياة السياسية والاقتصادية الجزائرية.

الجزائر المسماة بالليبرالية: ظهور أوليغارشية خاصة

أدت أحداث أكتوبر/تشرين الأول 1988 إلى تسريع الدور القيادي للقطاع الخاص في المجال الاقتصادي والسياسي. ومن خلال التخلي عما يسمى بالخيار الاشتراكي، منح دستور 1989 أرباب الأعمال الحق في تنظيم أنفسهم كمجموعة اجتماعية. كما ألغت الترسانة القانونية الجديدة التمييز بين القطاعين العام والخاص (الوطني والأجنبي) ووضعت حدا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

كما سرعت الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي بين عامي 1994 و1998 عملية التحرير والانفتاح الاقتصادي هذه، والتي تميزت على وجه الخصوص بفك ارتباط الدولة بالمجال الاقتصادي وتنفيذ سياسة خصخصة القطاع الحكومي. ويعتبر العديد من المؤلفين أن هذه الخصخصة هي عملية نهب (Belalloufi 2012; Dahmani 1999; Hachemaoui 2013; Ouchichi 2011; Tlemçani 1999). وبذلك، تشكلت احتكارات جديدة في المجال التجاري وتم تشكيل ثروات هائلة.

فتح وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة في أبريل/نيسان 1999 حقبة جديدة للرأس مال الخاص في الجزائر، على وجه الخصوص أنه تزامن مع طفرة مالية غير مسبوقة. حيث

1 قامت المترجمة بترجمة جميع الاقتباسات من المراجع الفرنسية إلى اللغة العربية.

خصصت الجزائر ما بين 2001 و2019 ما يقارب 1000 مليار دولار للاستثمارات العامة، وقد استحوذ القطاع الخاص على جزء كبير منها. وسمحت الإصلاحات التي تم تنفيذها وخطط الإنعاش الاقتصادي بتعزيز قطاع خاص تهيمن عليه طبقة جديدة من رجال الأعمال الأوليغارشيون. يتعلق الأمر بقطاع خاص نما بشكل هائل في ظل النظام العام والامتيازات. ولم تكن لبعض رجال الأعمال هؤلاء أية خبرة في ريادة الأعمال (Haddad, Tahkout...)، في حين عزز آخرون أنفسهم من خلال تنويع استثماراتهم (Benamor, Metidji, Benhamadi...). وتميزت هذه المرحلة بسلوك جديد لهذه الطبقة من رجال الأعمال الذين تجرأوا على إظهار ثرواتهم بشكل فاضح، وتباهوا علانية بتقاربهم مع السياسيين، وأنشأوا وسائل إعلام مكتوبة وسمعية بصرية، ولم يترددوا في الانخراط في الحياة السياسية (Djabi, Larabi, Boudra 2022 : 24).

فلم تفلت من دائرة رجال الأعمال المقربين من الحاشية الرئاسية أي فرصة سانحة للأعمال أو للمشاريع المزدهرة. ان هذا النهب واسع النطاق للموارد الاقتصادية للبلاد، بكل ما يولده من فساد وتزايد لعدم المساواة، هو أحد العوامل الرئيسية وراء الحراك الشعبي في 22 فبراير/ شباط 2019 (Ouchichi 2023). لقد شهدت سلطة رجال الأعمال من القطاع الخاص والأوليغارشية توقفا مؤقتا بفضل ضغط هذا الحراك الشعبي الذي استهدف الترابط بين المال والسياسة. وقد استغل مركز قيادة الجيش هذه المطالب الشعبية لاستعادة جزء من السلطة التي تم انتزاعها من رأس المال الخاص.

وقد أظهرت المحاكمات التي أقيمت في خضم الحراك الشعبي ضد الأوليغارشيين حجم هذا النهب. فعلى سبيل المثال، كشف المحققون عن جزء من المبالغ المختلسة من قبل مجموعة تعرف باسم „مؤسسة أشغال الطرقات والهيدروليك والمقاولات" (ETRHB) المملوكة لرئيس منتدى رؤساء المؤسسات، علي حداد. وقد كشفت استنتاجات التحقيق الأولي عن بعض الاكتشافات المحيرة: „علمنا أنه منذ عام 2000، بالتزامن مع وصول بوتفليقة إلى سدة الحكم حتى عام 2019، استفادت مجموعة ETRHB من 124 صفقة عمومية (معظمها بين عامي 2012 و2018)، بقيمة 78,410 مليار سنتيم [أكثر من 6 ملايين يورو، حسب سعر الصرف]" (Tlemçani 2020). ولا يقتصر هذا النوع من الممارسات على مجموعة صغيرة، بل يشمل معظم أرباب العمل الخواص في الجزائر، الذين يتم „اختيارهم" على أساس الولاء السياسي والزبائنية.

ومع ذلك، فإن إعادة التشكيل السياسي الذي أعقب الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر/ كانون الأول 2019 قد أعاد إدماج رجال الأعمال من القطاع الخاص إلى المعادلة السياسية للنظام مرة أخرى. وفي الواقع، لا يمكن للنظام، الذي فقد هيمنته السياسية على المجتمع بعد الحراك الشعبي، إلا أن يبرم اتفاق تحالف آخر مع رجال الأعمال، ليس بهدف التحرر الاقتصادي، ولكن من أجل الحفاظ على نفسه في السلطة على حساب إرادة الشعب مرة أخرى.

وكما أشرنا في بداية هذه الورقة البحثية، فإن هذا الوضع هو مثال صارخ على الارتباط الأصلي بين السلطة السياسية والقطاع الخاص من خلال الصفقات العامة. ومن الواضح أن هذا الأمر لا يكون ممكنا إلا بفضل احتكار الدولة لعائدات النفط وآليات توزيعها على أساس معايير سياسية.

ملاحظات موجزة: المجتمع المدني والفضاء العام

إن وضعية القطاعين العام والخاص في الجزائر، في علاقتهما بسلطة الدولة، خاصة ومعقدة للغاية. وعلى الرغم من اختلافهما من حيث الهوية القانونية، فقد تمكن القطاعان من إثبات أن كلاهما جزء من الاستراتيجية السياسية للنظام ويساهمان في تعزيز سلطة الطبقة السياسية على حساب المجتمع المدني. (ففي الجزائر) لطالما اعتبر جهاز الدولة ولأسباب تاريخية بمثابة موروث شبه خاص في خدمة المجموعة السياسية التي تتولى زمام الأمور. وفي ظل هذا الوضع، كانت الموارد الاقتصادية محل أطماع من الجميع.

لم يكن القطاع الاقتصادي العام في الجزائر مجرد جزء من الفضاء العام عبرعن رغبة المجتمع في عدم „تسليع" قطاعات أو أنشطة معينة، بل كان يتم النظر إليه كوسيلة لإدماج المجتمع المدني في الطبقة السياسية. وكان دوره يتمثل في توفير دخل من „الدولة" للمواطنين، الذين كانوا ممنوعين أيضا من اتخاذ أي مبادرة اقتصادية خارج الدولة. وكانت مهمة القطاع العام هي „توظيف" المجتمع ككل. صحيح أنه ما دام الفرد يعتمد على الدولة في معيشته، فإن الوسائل متاحة لإسكات أي تلميح للاحتجاج داخله. ومن هذا المنطلق، أوكلت الدولة الجزائرية أيضا

إلى القطاع العام هدفًا غير معلن يتمثل في حمايته من معارضة القوى المضادة التي قد تطغى عليه، وفي مقدمتها قوى المقاولة والنقابات العمالية. وبالتالي، لم يكن سبب وجودها، كما قد يتصور المرء، تعويض القطاع الخاص „الفاشل" و/أو العاجز عن تنفيذ استراتيجية التنمية، بل كان الهدف من ذلك هو منع ظهور مجتمع مدني مستقل عن إدارة الدولة.

وعلاوة على ذلك، وفي ظل غياب دولة القانون التي تحمي الفضاء العام، كان القطاع العام الجزائري عرضة لأشكال عديدة من سوء الاستخدام. فبالإضافة إلى تحويله عن هدفه الأساسي لخدمة المصالح المباشرة للنظام السياسي، تعرض القطاع العام باستمرار لأشكال مختلفة من الاستنزاف – بل والسلب في الواقع – من قبل عدد من القوى الاجتماعية، ولا سيما تلك المرتبطة بالسياسيين الذين يشغلون مناصب عليا في الدولة. مع تحويل القطاع العام الجزائري عن مهمته الاقتصادية لصالح مشروع إضفاء الشرعية السياسية، وتعرضه للكثير من الاستنزاف ي ظل غياب دولة القانون لحماية الفضاء العام، لم يجد القطاع العام في الجزائر أي أفق أمامه باستثناء عجزه الميزاني .

ومن جهة أخرى، وبدلا من أن يكون القطاع الخاص من الناحية النظرية عاملا من عوامل تحرر المجتمع المدني، ساعد هذا القطاع في ترسيخ الطبيعة الاستبدادية للنظام بسبب ارتباطه بالنخب الحاكمة في الدولة. وفي المحصلة النهائية، أدرك المتعاملون الاقتصاديون في القطاع الخاص بوضوح أن تراكم رساميلهم لا يمكن أن يتحقق إلا على حساب التطلعات الديمقراطية والاجتماعية للشعب الجزائري.

نستنتج في الأخير ونظرًا للأسباب العديدة المذكورة أعلاه، أن التقسيم الكلاسيكي للمجال الاقتصادي إلى قطاعين، خاص وعام، والذي تم تطبيقه آليًا على الاقتصاد الجزائري، سيكون على الأرجح أمرًا إشكاليًا، خاصة بسبب مصادرة الفضاء العام واحتلاله حصريا من طرف النظام السياسي.

المصادر

Belalloufi, Hocine (2012), *La démocratie en Algérie: Réforme ou révolution? Sur la crise algérienne et les moyens d'en sortir*, Alger: APIC and Lazhari Labter.

Dahmani, Ahmed (1999), *L'Algérie à l'épreuve: Economie politique des réformes 1988–1997*, Alger: Casbah Editions.

Djabi, Nacer, Samir Larabi, and Abdelkrim Boudra (2022), *Algérie: Le mouvement syndical dans le secteur privé. Etat des lieux, acteurs et perspectives*, Alger: Friedrich-Ebert-Stiftung, https://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/19030.pdf (24.04.2024).

Hachemaoui, Mohammed (2013), *Clientélisme et patronage dans l'Algérie contemporaine*, Paris: Karthala.

Ouchichi, Mourad (2011), *L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie*, Doctoral dissertation in Political Science, Université de Lyon 2, https://www.theses.fr/2011LYO20067 (24.04.2024).

Ouchichi, Mourad (2023), *Les dynamiques socio-économiques du Hirak Algérien: Un facteur souvent ignoré*, Extractivism Policy Brief 9, Universität Kassel and Philipps Universität Marburg, https://kobra.uni-kassel.de/handle/123456789/15099 (24.04.2024).

Tlemçani, Rachid (1999), *Etat, bazar et globalisation: L'aventure de l'infitah en Algérie*, Alger: El-Hikma.

Tlemçani, Salima (2020), *Affaire Ali Haddad, patron de l'ETRHB: Les révélations ahurissantes de l'enquête préliminaire*, El Watan 27 January, https://algeria-watch.org/?p=73157 (11.11.2024).

نبذة عن المؤلف

مراد أوشيشي حاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من معهد ليون للعلوم السياسية (Institut des sciences politiques de Lyon)، وهو أستاذ محاضر في جامعة عبد الرحمن ميرة في بجاية. وباعتباره خبيرًا اقتصاديًا وعالمًا سياسيًا، فهو متخصص في قضايا التنمية المتعلقة بالمؤسسات السياسية والاقتصادية. ويتركز عمله على البلدان ذات الاقتصادات الريعية، لا سيما تلك الموجودة في شمال إفريقيا. وهو مهتم بشكل خاص بالدراسات المقارنة لعلم اجتماع الممارسات الاقتصادية للدول. وفي عام 2023/2024، انضم إلى مركز MECAM كباحث في مجال „الموارد والاستدامة" المتعدد التخصصات في هذا المركز.
البريد الإلكتروني: ouchichimourad@gmail.com

IMPRINT

The MECAM Papers are an Open Access publication and can be read on the Internet and downloaded free of charge at: https://mecam.tn/mecam-papers/. MECAM Papers are long-term archived by MENALIB at: https://www.menalib.de/en/vifa/menadoc. According to the conditions of the Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 4.0 International Public License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/legalcode), this publication may be freely reproduced and shared for non-commercial purposes only. The conditions include the accurate indication of the initial publication as a MECAM Paper and no changes in or abbreviation of texts.

MECAM Papers are published by MECAM, which is the Merian Centre for Advanced Studies in the Maghreb – a research centre for interdisciplinary research and academic exchange based in Tunis, Tunisia. Under its guiding theme "Imagining Futures – Dealing with Disparity," MECAM promotes the internationalisation of research in the Humanities and Social Sciences across the Mediterranean. MECAM is a joint initiative of seven German and Tunisian universities as well as research institutions, and is funded by the German Federal Ministry of Education and Research (BMBF).

MECAM Papers are edited and published by MECAM. The views and opinions expressed are solely those of the authors and do not necessarily reflect those of the Centre itself. Authors alone are responsible for the content of their articles. MECAM and the authors cannot be held liable for any errors and omissions, or for any consequences arising from the use of the information provided.

Editor: Dr. habil. Steffen Wippel

Editorial Department: Petra Brandt

Translation from French into Arabic: Dr. Asma Maaoui

Merian Centre for Advanced Study in the Maghreb (MECAM)
GIGA | Neuer Jungfernstieg 21
20354 Hamburg | Germany
https://mecam.tn
mecam-office@uni-marburg.de